

بتعاون مع:

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأوروبي مغاربي

الملتقى العلمي الدولي
حول



الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية

أيام 20-21 أكتوبر 2009

عنوان المداخلة

تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية
في الجزائر - دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد
الاندماج

من إعداد الباحث

بروفيسور: بن حبيب عبد الرزاق
- رئيس المجلس العلمي
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان - كلية العلوم
الاقتصادية و علوم التسويق
mail : abenhabib1@yahoo.fr

الدكتور : صحراوي بن شيخة
جامعة الجيلالي اليايس
- كلية العلوم الاقتصادية و التسويق
و العلوم التجارية ; سيدى بلعباس
sbenchicha@yahoo.fr

تأثير نتائج الأزمة المالية العالمية على التنمية الاقتصادية في الجزائر – دراسة حالة المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الإنجاز.

ملخص

يشهد العالم أزمة مالية عنيفة انتقلت عواها إلى الأسواق المالية لمختلف الدول و بات علاجها صعب ، و لم تعد الأزمة الحالية تقتصر على بعض القطاعات بل أصبحت شاملة تؤثر مباشرة على الاستثمار الأجنبي المباشر و الهدف من هذه الدراسة هو التعرف عن كثب على تأثيرات الأزمة على الاقتصاد الجزائري و تداعياتها على أكثر من مستوى .

نلاحظ أن الجزائر اتخذت خطوات و مواقف متباعدة للتخفيف من حدة الأزمة، ففي مواجهة تدهور أسعار النفط و انخفاض مستويات التصدير و الاستثمار الأجنبي علاوة على تدني قيمة الأسهم. إن الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي بالنظر لاعتماد اقتصادها على أسعار النفط و بحجم الاستثمارات الأجنبية في البنوك الأجنبية التي تتعدي 150 مليار دولار و ارتباط عملتها و احتياطاتها النقدية بالدولار الأمريكي .

إن انخفاض أسعار النفط بنسبة تتعدي 60% خلال فترة 6 أشهر فقط من أعلى مستوى و هو 147 دولار أمريكي للبرميل ليصل إلى أدنى مستوى منذ عامين و هو 60 دولار للبرميل و هو ما قد يؤثر بالفعل على ميزانية الدولة التي تعتمد كليا على تصدير النفط التي بنت ميزانيتها على أسعار نوحا ما مرتبطة بالنفط و وبالتالي على المشاريع المستقبلية و ليست المشاريع قيد الانجاز .

إن الاقتصاد العالمي آخذ في التدهور من جميع النواحي ، و أهم ما أسفت عنه هذه الأزمة هو أن الحكومة الجزائرية تحاول السيطرة على هذه الأوضاع باتخاذ عدد من الخطوات ، أهمها تعزيز الأسواق الداخلية و الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ، و عليه قد أعدت الحكومة خطة لإنعاش الاقتصاد رصّدت لها 150 مليار دولار لخمس سنوات القادمة .

إلا أن تشابك الاقتصاد الدولي لا ينتهي دولة من وصول هذه التأثيرات إليها و التحسب لأي طارئ لا سيما أن الاقتصاد الجزائري مفتوح للاستثمار الخارجي و بما أن للعديد من المستثمرين بالجزائر ارتباطات بمؤسسات خارجية ، فقد ينبع عن ذلك تأثير غير مباشر و من ناحية أخرى يتوقع أن تؤثر هذه الأزمة إيجابا على الاقتصاد الوطني بفعل تحول المزيد من المستثمرين الأجانب إلى استثمار أموالهم في مشروعات إنتاجية بالجزائر عوض عن أسواق المال بعد الهزة التي تعرضت لها

فالإشكالية المطروحة في هذا الصدد هو كيفية إدارة الاقتصاد في الفترة الراهنة على وضعيتين: الوضعية الأولى تتعلق بالآثار السلبية الناجمة عن انخفاض أسعار البترول عالميا و الثانية يمكن أن تكون إيجابية إذا وظفت بصفة ملائمة في إطار تحويل الاستثمارات الأجنبية المتضررة من الأزمة إلى استثمارات منتجة في الجزائر ؟

هناك ثلاثة محاور أساسية تفرض على القائمين على أمر النشاط الاقتصادي إجراء دراسات معمقة في ضوء التطورات العالمية و الوقوف على الخيارات و البديل و المعالجات المتاحة و الممكنة في ظل الظروف الحالية ، و من ثم اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الاقتصاد الجزائري و للحيلولة دون أن تؤدي الأزمة الحالية إلى تأثيرات سلبية مدمرة.

مقدمة

إن الأزمة المالية و الاقتصادية العالميتين الحالية تتكرر في كل فترة لكن بأقل حدة كونها تقوم على المضاربات و سوء إدارة الشؤون المالية و المصرفية و غياب رقابة السلطة على البنوك و المؤسسات المالية الأخرى مما أصابتها هذه الأزمة بانهيار شامل أدى إلى تضرر الاقتصاد العالمي بأكمله، و الجزائر كجزء من العالم معاملاتها متداخلة معه و وبالتالي سينالها تأثيرات هذه الأزمة و لكن بدرجة تفاوت غير معروفة، من الناحية الإيجابية و السلبية، حيث أكد مسؤولون حكوميون و خبراء اقتصاد من أمثال عبد الرحمن مبتول، عبد اللطيف بن آشنو و عبد الكريم حرشاوي و مالك سراري و آخرون محدودية تأثيرات الأزمة على الجزائر لأن كما يؤكدون أن القطاع البنكي و المصرفي الجزائري لا يرتبط بعلاقات مصرفية كبيرة مع النظام المالي الأمريكي و الأوروبي، إضافة إلى غياب سوق الأوراق المالية في البلد زاد ضمانة إضافية لإنعدام المتاجرة بالأوراق المالية مع المصارف الأمريكية و الأوروبية.

فالجزائر قد تستفيد و بشكل كبير من هذه الأزمة التي خفضت مستوى الطلب العالمي على السلع و الخدمات مما أدى إلى انخفاض أسعارها خاصة في السوق المحلي باعتبارها سلع مستوردة ، زيادة على هذا أن هذه الأزمة المالية جعلت الجزائر ملحاً مناسباً للاستثمارات الأوروبية و الآسيوية

و الأمريكية و العربية و على وجه الخصوص بعض دول الخليج لتعويض ما خسرته جراء أزمة الرهن العقاري، و هذا يتطلب بطبيعة الحال تحسين متغيرات البيئة و خاصة البيئة الإستثمارية في الجزائر.

I- مفهوم الأزمة المالية:

الأزمة المالية هي التداعيات الناتجة عن أزمة الرهون العقارية التي ظهرت في بداية سنة 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب فشل مجموعة كبيرة من المقترضين لشراء سكّنات و عقارات في رد أو تسديد الديون التي على عاتقهم إلى البنوك، حيث تعود هذه المشكلة إلى زيادة في حجم القروض العقارية الممنوحة بمعدل فائدة متغيرة، معناه تزداد كلما رفع البنك المركزي أسعار الفائدة و بدون ضمانات كافية.

و في الخطوة التالية قامت البنوك بتحويل القروض الممنوحة إلى سندات متداولة في الأسواق المالية ثم بيع الديون على شكل سندات إلى مستثمرين آخرين الذين قاموا بدورهم برهن السندات لدى البنوك مقابل حصولهم على ديون جديدة لشراء المزيد من تلك السندات و تكررت هذه العملية أي استخدام الديون للحصول على المزيد من الديون.

و في وضع حد لأزمة الرهون العقارية التي ضلت تعمل تحت السطح، قامت البنوك لتعزيز مركز السندات التأمين على السندات من قبل شركات التأمين المعروفة على أن يقوم حامل السند بدفع رسوم التأمين عليها للحماية من إفلاس البنك أو صاحب السكن أو العقار مما شجع على افتتاح المزيد من تلك السندات، حتى أصبحت في عام 2007 قيمة العقارات أقل من قيمة السندات المتداولة و بالتالي لم يعد الأفراد قادرين على تسديد ديونهم حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة، فتضررت المصارف الدائنة من عدم السداد بحيث هبطت قيمة أسهمها في البورصة و أعلنت عدة شركات عقارية و شركات تأمين و مصارف إفلاسها، بدءاً من مصرف "ليمان براذرز" و إندماج بين "ميريل لينش و بنك أوف أمريكا" و تحول أكبر مصرفين مستقلين في وول ستريت "مورغان ستانلي" و "غولدمان ساكس" إلى مجموعتين مصرفيتين قابضتين و أخيراً تدخل الدولة الأمريكية لإنقاذ مجموعة التأمين العملاقة "أيه آي جي".

و لمواجهة مخاطر انهيار النظام المالي طرح الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش خطة إنقاذ تقوم على إنشاء صندوق خاص يحتوي على 700 مليار دولار لمساعدة المصارف للتخلص من ديونها.

I-1 العوامل التي جعلت الأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية:

هناك ثلاثة عوامل أساسية أدت بالأزمة المالية الأمريكية أزمة عالمية:

I-1-1 العامل الأول :

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر بلد مستورد في العالم، حيث تبلغ وارداتها السلعية نحو 1919 مليار دولار أي بنسبة 15.5 % من الواردات العالمية و وبالتالي فإن الأزمة الاقتصادية و ظهور الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية سوف ينعكس على صادرات دول العالم الأخرى.

I-1-2 العامل الثاني :

يتعلق بالمخاوف من تقلبات سعر صرف الدولار السلبية مقابل العملات الرئيسية، كما حدث للدولار أمام الأورو و هذه التقلبات تعني اقتصادياً حدوث خسارة في الاستثمارات بعملة الدولار سواء كانت في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها و على وجه الخصوص الدول التي تعتمد على سعر صرف ثابت للدولار. و على هذا الأساس فإن حدوث أزمة في أمريكا سوف يقود إلى سحب الاستثمارات من الدول المرتبطة بالدولار بسعر صرف ثابت لتتوطن في دول أخرى ذات عملات متغيرة.

I-1-3 العامل الثالث :

من المعروف أن أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة تتوارد استثماراتهم في أسواق مالية متعددة في العالم ، فإذا ما تعرضت أسهمهم في دولة ما للخسارة فإنهم يسحبون أموالهم المستثمرة إلى دولة أخرى لتعويض الخسارة أو تفاديها.

I-2 خطة الإنقاذ المالي لحماية المدخرات والأملاك العقارية :

تهدف الخطة التي صاغها في الحقيقة وزير الخزانة الأمريكية السيد هنري بولسون إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية و التي تعود إلى داعي الضرائب و كذلك حماية الملكية و تشجيع النمو الاقتصادي و زيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن. كما جاءت هذه الخطة لمساعدة المقرضين الذين يواجهون صعوبات في تسديد أقساطهم عن طريق رفع سقف القروض العقارية التي بإمكانهم تقاضيها مقابل ضمانة عامة.

و بعد أخذ و رد اعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية 72 صوتا مقابل معارضة 13 صوتا عقب موافقة مجلس النواب و من بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكية ما يلي :

- * السماح للحكومة بشراء أصول هالكة بقيمة 700 مليار دولار و تكون مرتبطة بالرهن العقاري.

- يتم تطبيق الخطة على مراحل تسمح في المرحلة الأولى للخزينة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار أو 350 مليار دولار إذا طلب الرئيس ذلك .

- تساهم الدولة في رؤوس أموال و أرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف كافة الأسواق.

- وضع خطط مماثلة يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات و المصارف المركزية لدول أخرى.

- رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.

- منح إعفاءات ضريبية تبلغ نحو 100 مليار للطبقة الوسطى و الشركات.

- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم.

- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها و في نفس الوقت تحديد المكافئات المالية لمسؤولي الشركات الذين يقيدون من التخفيضات الضريبية بـ 500 ألف دولار.

- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

- يشرف على تطبيق خطة الإنقاذ مجلس مراقبة يضم رئيس الاحتياطي الاتحادي و وزير الخزانة و رئيس الهيئة المنظمة للبورصة.

- حضور مكتب المحاسبة العامة التابع لكونغرس المجتمعات الدورية للخزانة بهدف مراقبة عمليات شراء الأصول و التدقيق في الحسابات.

- تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.

- يدرس و يتابع القضاء الأمريكي القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.

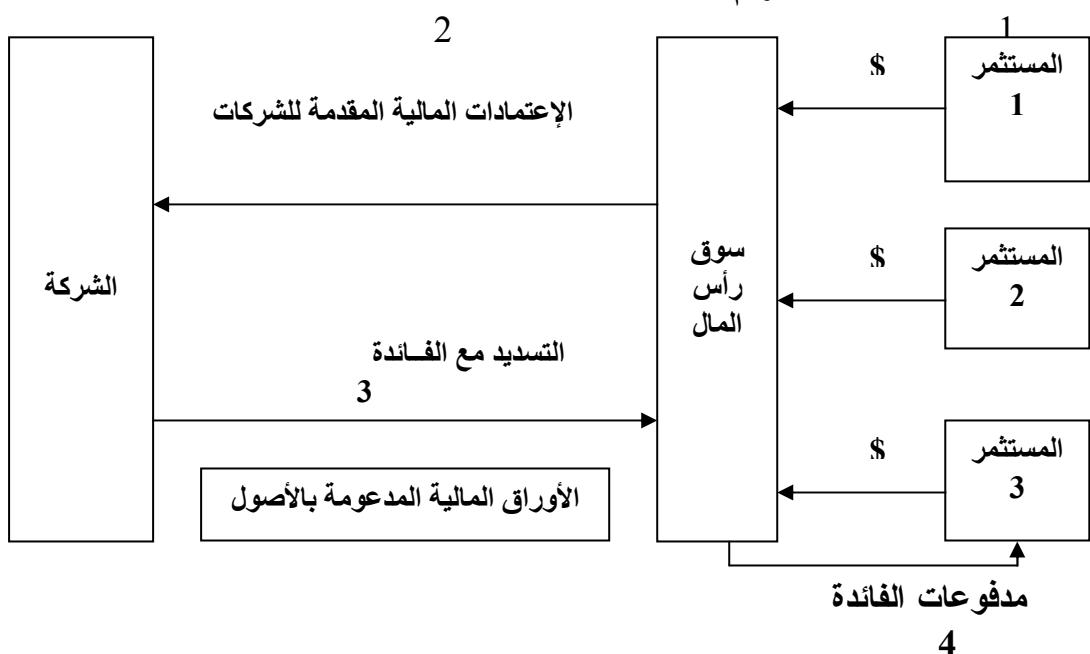
- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

تلخص هذه بنود الخطة التي اعتبرت آنذاك حلا شاملًا لإنقاذ الوضع المالي و ضمان عدم انتقال المشكلات التمويلية إلى الشركات لتفتقر على القطاع المالي فقط.

قرص البنوك لإعادة الأصول المدعومة من الأوراق التجارية.

فهم محرك سوق رأس المال

شكل رقم 1



تعليق:

تاتي أهمية أسواق المال ك وسيط لجمع أموال المستثمرين و التي تقدم بعد ذلك للشركات ثم يتم سحب المستثمرون مبالغ غير عادلة من سوق رأس المال مما يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة للشركات.

مجلس الاحتياطي الفدرالي يخفض أسعار الفائدة

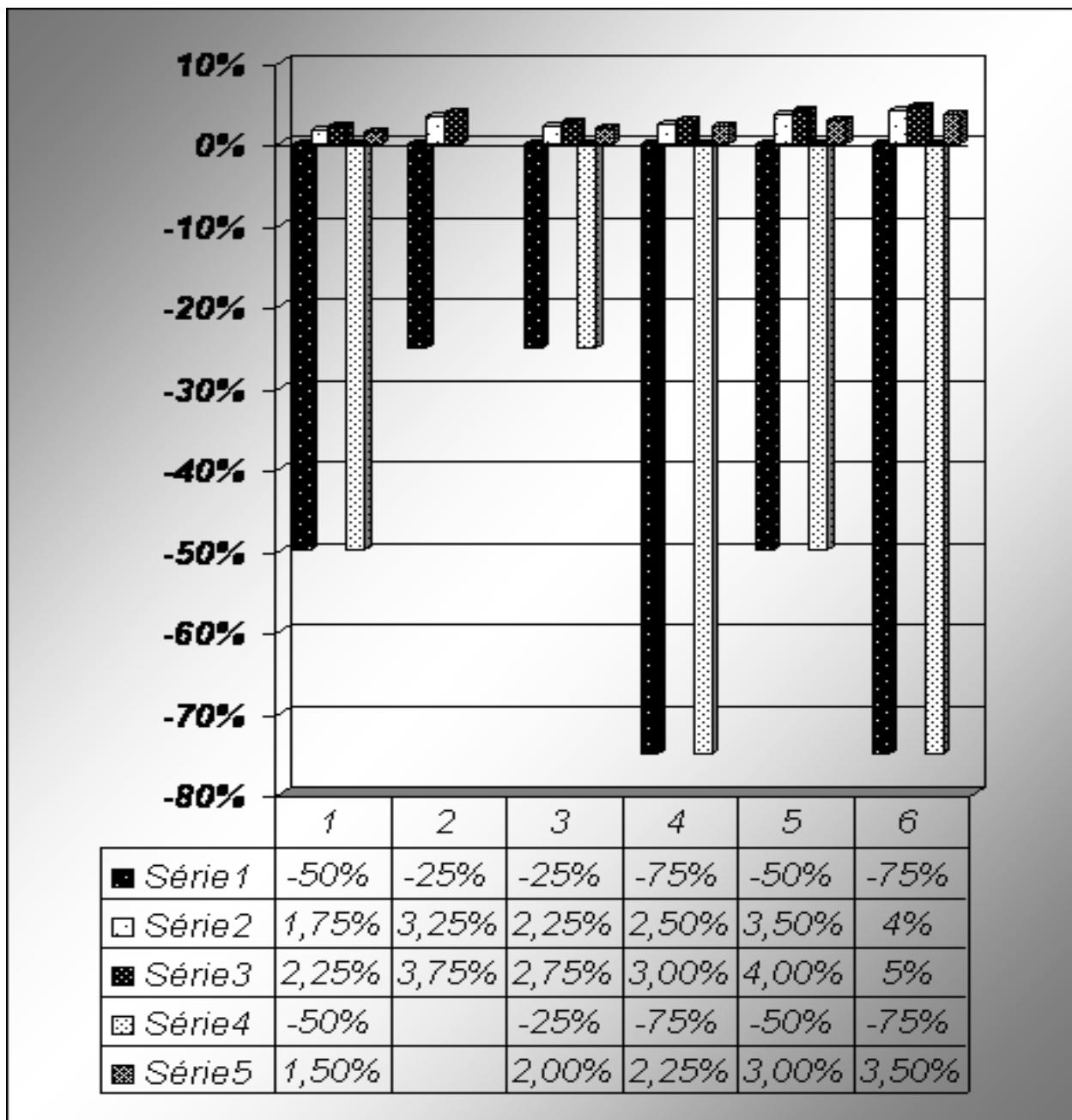
جدول رقم 1

معدلات تغيير نظام الاحتياطي الفدرالي (تعديل البيانات بعد 1 يناير 2008)

معدلات تغيير نظام الاحتياطي الفدرالي (تعديل البيانات بعد 1 يناير 2008)								التاريخ	
								معدل التغيير	سعر الخصم
08/10/2008	16/05/2008	30/04/2008	18/03/2008	30/01/2008	22/01/2008				
-50%	-25%	-25%	-75%	-50%	-75%			سعر الفائدة الجديدة	سعر الخصم
1,75%	3,25%	2,25%	2,50%	3,50%	4%			أولي	
2,25%	3,75%	2,75%	3,00%	4,00%	5%			ثانوي	سعر الخصم
-50%		-25%	-75%	-50%	-75%			معدل التغيير	الصناديق المدعومة
1,50%		2,00%	2,25%	3,00%	3,50%			سعر الفائدة الجديدة	الصناديق المدعومة

جدول من اعداد الباحث

شكل رقم 2
معدلات تغيير نظام الاحتياطي الفدرالي من 22/01/2008 إلى غاية 2008/10/08



رسم من إعداد الباحث

تعليق

و من خلال تحليل البيانات الواردة في هذا الشكل تبين أن الحكومة الفدرالية قامت بتعديل معدل الفائدة لمواجهة تداعيات الأزمة المالية بداية من 22 يناير بعد أن كانت 4 % أصبحت 1.75 % في 08 أكتوبر 2008 ، أما بالنسبة للصناديق المدعمة بعد أن كانت سعر الفائدة 3.50 % في يناير 2008 أصبحت 1.50 % في أكتوبر 2008.

I- 3 أسباب الأزمة المالية العالمية:

تعد الأزمة المالية العالمية الحالية أشد خطورة على الاقتصاد العالمي و في نفس الوقت على النظام الرأس المالي و كذلك الاستقرار السياسي للدول كافة سواء الغنية أو الفقيرة و تكون أثارها السلبية كبيرة بالمقارنة مع الآثار الإيجابية لبعض الدول من خلال العلاقات الاقتصادية و المصرفية الدولية التي وفرتها الفنوات و الأساليب المختلفة كصناديق النقد الدولي و البنك الدولي اللذان يساهمان في تبني السياسات المالية و النقية الأمريكية و من أهم أسباب الأزمة ما يلي:

- 1) انهيار أسواق الأوراق المالية و التوسع في منح الإئتمان و تدفقات رؤوس الأموال الكثيرة نتيجة الانفتاح الاقتصادي و التجاري و التحرر المالي الوقائي بعد سنوات من الانغلاق و سياسات الكبت المالي.
- 2) التوسع في منح القروض أدى إلى عدم التنازل و المطابقة بين أصول و خصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بجزء كاف من السيولة لمواجهة التزاماتها عندما تكون أسعار الفائدة العالمية مرتفعة أو أكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية.
- 3) تغيرات في أسعار الفائدة العالمية التي تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و درجة جاذبيتها.
- 4) نقص الرقابة و الإشراف على سلوك المصارف و المؤسسات المالية عند إصدارها للأصول المالية.
- 5) سحب الودائع بصفة مفاجئة الذي أدى إلى انهيار المؤسسات المالية.
- 6) درجة تشابك بين المؤسسات المالية و المصرفية خصوصا بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة في المجال المالي بصفة عامة و في مجال التمويل العقاري بصفة خاصة و ذلك من خلال تحويل القروض السكنية إلى سندات مدعومة بتلك القروض مما يؤدي إلى تشابك المؤسسات المالية، مما يؤثر على وضع المؤسسات المالية و وبالتالي فإن تعرض إداراتها للانهيار أو الإفلاس يؤدي إلى تعثر و انهيار مؤسسات مالية أخرى.
- 7) تقديم المؤسسات المالية القروض لعدد كبير من المستهلكين أصحاب الدخل الضعيف بمعنى أن قدرتهم على سداد القروض متدنية و غير مضمونة و وبالتالي يتعرضون عند حلول مواعيد تسديد القروض مما يؤثر على وضع المؤسسات المالية التي منحت القروض و من ثم عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها و إفلاسها.
- 8) ارتفاع العجز في الميزانية حيث وصل إلى 410 مليار دولار عام 2008 أي ما يعادل 2.9 % من الناتج المحلي الإجمالي.
- 9) عجز الميزان التجاري حتى وصل إلى 758 مليار دولار عام 2006 و سبب ذلك يعود إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية من أهم المستوردين في العالم كما أن الجهاز الإنتاجي الأمريكي عاجز عن تلبية الحاجات الاستهلاكية السلعية.
- 10) ارتفاع حجم الدين الأمريكي من 4300 مليار دولار في عام 1990 إلى 8900 مليار دولار عام 2007 إلى 10500 مليار دولار أواخر عام 2008.
- 11) ارتفاع نسبة التضخم و تراجع الإنتاجية و الابتكار و انتشار البطالة خاصة بعد أن فقد الملايين من البشر وظائفهم بسبب الأزمة، إضافة إلى ارتفاع نسبة الفقر.
- 12) إن حجم الديون المرتفعة على الشركات و الأفراد وصلت في نهاية عام 2007 إلى 27.8 00 مليار دولار، بلغ نصيب مديونية الأفراد فيها 9200 مليار دولار منها 6600 مليار دولار ديون عقارية ساهمت بشكل رئيسي في صنع أزمة الرهن العقاري الحالية و هي في الواقع تشكل 50 % من الناتج المحلي الإجمالي، و أما نصيب الشركات الكبرى من المديونية فقد بلغ 18400 مليار دولار و بذلك يكون مجموع الديون الكلي 36000 مليار دولار و يمثل ثلث أضعاف الناتج المحلي الإجمالي و لاشك بأن هذه الديون تشكل أزمة اقتصادية حقيقة.

(13) إسراف الولايات المتحدة الأمريكية في إنفاقها العسكري و ضخت مئات المليارات من الدولارات في مناطق متعددة في العالم أرادت أن يجعلها منطقة نفوذ لها مما رتب مجموعة من التصدعات الاقتصادية و الاجتماعية مما أدى بالعجز الهائل في الميزانية العامة.

II تأثير الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد

II-1 تأثير الأزمة على الاقتصاد العالمي

كشفت عدة دراسات اقتصادية حديثة عن الآثار السلبية الواسعة التي خلقتها الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأمريكي و الأوروبي و الآسيوي و بعض دول العالم العربي ، بحيث أجمع خبراء المال أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الدولة الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بسبب انهيار المصارف و إفلاسها إذ ازداد عدد الذين فقروا وظائفهم عن المليون و نصف المليون شخص ، علما بأنه تترتب على خسارة العمل في أمريكا خسارة التأمين الصحي أيضا ، هذا بالإضافة إلى مصادر ثلاثة ملايين و نصف منزل . بالإضافة إلى ارتفاع الدين القومي الذي بلغ 10500 مليار دولار أمريكي أواخر 2008.

و نظرا لضخامة حجم الاقتصاد الأمريكي و سعة ارتباطاته المالية و النقدية العالمية خاصة و أن الأوراق المالية الأمريكية هي أوسع انتشار في الأسواق العالمية ، إضافة إلى أن الدولار الأمريكي يمثل عملة عالية ، فقد أدى ذلك إلى امتداد الأزمة المالية الأمريكية إلى مختلف أنحاء العالم و هبوط المؤشر العام في الكثير من الدول حتى تلك التي لا توجد فيها استثمارات أمريكية في البورصة.

II-1-1 تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد في العالم العربي

إن الأزمة المالية التي صدرتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم و على وجه الخصوص الدول العربية ، لم تتوقف عند حدود أزمة الرهن العقاري و هبوط قيم الأسهم و البورصات بل أنها امتدت إلى كافة القطاعات المؤسسات المالية مثل بنوك الاستثمار و شركات التأمين و بعد تلك الانهيارات في الولايات المتحدة نلتها بعض المؤسسات المالية في أروبا و خصوصا بريطانيا و ألمانيا ثم البورصات العربية و على وجه الخصوص الخليجية و المصرية، بحيث أنها في واقع الأمر ليست نتيجة تداعيات الرهن العقاري وحده بل أنها أزمة اقتصادية لها جذورها في بنية الاقتصاد الأمريكي ، وهي ليست أزمة اقتصادية فحسب بل أنها أزمة أفراد و شركات .

و بنا أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي قد تأثرت سباً بهذه الأزمة بل حتى إيجابا ، و مدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية و المالية بين كل دولة عربية و العالم الخارجي .

و في هذا السياق يمكن تقسيم الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات أساسية من حيث درجة تأثيرها بالأزمة و هي : دول مجلس التعاون الخليجي الذي يتسم اقتصادها بدرجة افتتاح كبيرة و هي المجموعة الأولى ، تونس ،الأردن ، مصر و لبنان و هي الدول العربية ذات درجة افتتاح متوسطة و هي المجموعة الثانية و أخيرا المجموعة الثالثة ، تضم الجزائر ، السودان ، ليبيا ، العراق و هي الدول العربية ذات درجة افتتاح منخفضة.

بخصوص المجموعة الأولى فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي و تعتبر المحروقات المصدر الرئيسي للدخل الوطني ، و قد نتج عن هذه الأزمة انخفاض أسعار البترول من حوالي 147 دولار للبرميل الواحد في شهر جويلية من عام 2008 إلى حوالي 70 دولار للبرميل حاليا ، أي بانخفاض تقربيا 50 % ، و مما لا شك فيه أن هذا الانخفاض سيؤثر على الميزانيات العامة لهذه الدول في الفترات القادمة و كذلك ينجر عن هذه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ، فمعدلات النمو ستتلاطم خلال السنوات 2009،2010 بالمقارنة بمعدلات النمو سنوات ما قبل الأزمة أو بداية الأزمة المالية العالمية ، بالإضافة إلى أن هذه الدول استثمرت جزء كبير من عوائد النفط خارج هذه الدول أي في العالم الخارجي ، إذ أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الولايات المتحدة

و أوروبا. و تشير دراسة حديثة قام بها صندوق النقد الدولي أن خسائر صناديق الثروات السيادية تقدر بحوالي 4 مليارات دولار بما فيها الدول الناشئة . كما بلغت الاستثمارات العربية بالخارج حوالي 2400 مليار دولار سوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة أو الدولة التي يتم الاستثمار فيها.

أما بخصوص المجموعة الثانية و التي تضم تونس، الأردن، مصر و لبنان، فإن تأثيرها بالأزمة سيكون أقل من المجموعة الأولى إذا استثنينا تأثير البورصات الذي كانت في مستوى تأثير بورصات دول الخليج.

أما بالنسبة للمجموعة الأخيرة و التي تضم الجزائر ، السودان ، ليبيا ، العراق فيكون التأثير عليها محدودا ، إذ لا يبلغ إذا قلنا إن القطاع المالي بهذه الدول لن تتأثر بهذه الأزمة باعتبار أن التدابير الاحترازية التي اتخذتها البنوك و الهيئات الرقابية و السياسة الحكيمية للحكومات بالرغم من كل الأزمات الداخلية الحادة التي تمر بها هذه الدول من حروب ، إرهاب ، احتلالات ، تفجيرات و اغتيالات.

II-1-2 الآثار الإيجابية لازمة المالية على الاقتصاد الجزائري

II-2-1 المشاريع الاستثمارية الكبرى قيد الانجاز

إن تأثر دول عديدة بالأزمة المالية العالمية يظل في حدود معينة من السهل تجاوزها مقارنة بالكثير من الاقتصاديات الأخرى حول العالم التي شهدت انهيارات مؤسسات مالية كبيرة نتيجة ارتباطها المباشر بالأزمة المالية ، فيما لا يمكن النظر إلى الأزمة المالية بأنها كلها سلبيات على دول العالم ، حيث أن للأزمة آثار إيجابية ناتجة عن الأزمة ، و على الاقتصاد الجزائري من شأنها أن تدفع أصحاب القرار الاستراتيجي ثم الاقتصادي في الجزائر إلى إعادة النظر في أوضاعها الاقتصادية تتمثل في تحقيق إصلاحات جذرية في البنية الاقتصادية و بعث قاعدة إنتاجية و عدم الاعتماد على مصدر وحيد هو النفط في الناتج المحلي و إرادات الميزانية و الصادرات و التحول إلى اقتصاد حقيقي. و الجزائر كجزء من العالم و متداخلة معه في كل تعاملاته سينالها تأثيرات هذه الأزمة المالية و لكن مع تفاوت درجة التأثر، فهذا التأثير يعد ظاهرة صحية في بلادنا و دليل على اندماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي، و يؤكّد خبراء و مسؤولون حكوميون ككريم جودي و وزير المالية الجزائري محدودية تأثيرات الأزمة على بلادنا لأن القطاع المصرفي الجزائري لا يرتبط بعلاقات مصرافية كبيرة مع النظام المالي الأمريكي و الأوروبي، كما أن غياب السوق الأوراق المالية في الجزائر شكل ضمانة إضافية لإنعدام المتاجرة بالأوراق المالية مع المصارف الأوروبية و الأمريكية. بل أن الجزائر قد تستفيد من هذه الأزمة المالية التي خفضت مستوى الطلب العالمي على السلع و الخدمات و وبالتالي انخفاض أسعارها خاصة في السوق المحلية باعتبارها مستوردة بالإضافة إلى أن هذه الأزمة جعلتالجزائر ملحاً مناسباً للاستثمارات سواء الغربية أو العربية و على وجه الخصوص الخليجية لتعويض ما تكبدته من خسائر مالية كبيرة جراء أزمة الرهن العقاري.

و على العموم فإن الآثار الإيجابي فيمكن أن يتمثل في إعادة التفاوض مع الشركات العالمية المختصة سواء كانت في إطار استخراج النفط أو الشركات العاملة في الهياكل القاعدية أو البناء للحصول على شروط أفضل فيما يخص التعاقد و الانجاز و إعادة تقييم المشاريع على حسب الأسعار المتداولة بعد حدوث الأزمة المالية.

فالتداعيات على الاقتصاد الجزائري مقتصرة على العوائد المحققة من تصدير النفط فقط نظراً لأن الاقتصاد الجزائري ليس له ارتباطات مع الاقتصاديات العالمية إلا من خلال القطاع التجاري استيراد و تصدير و بذلك هناك جانباً إيجابياً يمكن أن ينعكس على الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال الاستفادة من ظروف الشركات العالمية و الحصول على استثمارات بشروط ميسرة تخدم المجتمع الجزائري لإنجاز كافة المشاريع سواء التي هي قيد الانجاز أو المشاريع المستقبلية ، فعلى الحكومة الجزائرية اقتناص هذه الفرصة في بناء الجزائر بطريقة عصرية من خلال دعوة الشركات العالمية والحصول على عقود ميسرة لصالح الاقتصاد الجزائري ، كما أن الجانبي الإيجابي الآخر للأزمة هو انخفاض أسعار الواردات الجزائرية لا سيما السلع الغذائية و المواد الأولية الأخرى

كالحديد والاسمنت ، حيث أن الجزائر تعتمد اليوم كلها على السلع المستوردة لجميع الأنشطة الحياتية و بذلك يمكن أن ينعكس ذلك ايجابيا على الميزانية العامة للدولة .

و هناك شيء ايجابي أيضا اعتماد الحكومة الجزائرية عند إعداد الميزانية العامة على سعر مرجعي يقل كثيرا عن أسعار السوق و هو 37 دولار و هذا ما جنبها إشكالات عند انخفاض أسعار البترول إلى الحدود الدنيا و هذا الإجراء لم يتقهمه الكثيرون لكنه اثبت نجاعته عند حلول الأزمة . و الحكومة الجزائرية الآن تقاضل حاليا بين منهجين ، المنهج الأول منح حوافز للمنتجين و المصدررين و المنهج الثاني زيادة الاستثمارات ، و قد ينتهي الأمر بالجمع بين المنهجين .

II-1-2-1-1 مشاريع سوناطراك

فإذا أخذنا على سبيل المثال شركة سوناطراك الجزائرية كبرى شركات الطاقة في إفريقيا و الثانية عشر عالميا لم تمنع الأزمة الشركة من مواصلة خططها الاستثمارية المستقبلية و المقدرة بنحو 63 مليار دولار إلى غاية نهاية سنة 2013 . و لم تتخلى المؤسسة عن أي من موظفيها البالغ عددهم 120 ألف موظف ، بعدما لاحظنا أن كبريات الشركات العالمية قامت بتسريح و تقليص عدد موظفيها بعد زلزال الأزمة .

تبعد عزيمة شركة سوناطراك واضحة في مواصلة تنفيذ مشاريعها رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية ، فمشروع بحجم 63 مليار دولار تبرز أهمية المبلغ لتطوير بنية الشركة التحتية في مجالات التقيب والاستكشاف و تعزيز قدراتها في ميدان النقل و التصدير و هذا ما أكد عليه مديرها السيد محمد مزيان ، أن كل المشاريع المسيطرة في البرنامج الخماسي حتى 2013 ستتواصل ، حيث أشار أن الشركة خصصت 1.5 مليار دولار للاستكشاف و تخطط لتعزيز قدرات نقل الصادرات بنسبة 50 % من خلال دعم أسطول النقل البحري و تجديده من خلال عمليات شراء بواخر جديدة .

كما دخلت الشركة مناطق عديدة في العالم بوجودها في مجال الإنتاج في دولة البيرو من خلال شراكة في ميدان الغاز مع شركة " هانت " و " اسكايل " و " ريبسول " و في إفريقيا دخلت موريتانيا و النيجر و ليبيا و مصر و نيجيريا و تونس و في مجال التسويق دخلت أسواق كل من إسبانيا ، بريطانيا و الولايات المتحدة .

و تمثل صادرات سوناطراك من الغاز الطبيعي موردا هاما للاتحاد الأوروبي ، حيث يربطالجزائر بدول الاتحاد أنابيب غاز ، بعد أنبوب أنريكو ماسي الذي يعمل بكل طاقته و الذي يمر عبر المغرب ، جاء أنبوب ميدغاز الذي يربط الجزائر باسبانيا و الذي تم مده كاملا عبر البحر و استكمان انجاز محطة الضغط الخاصة بالضفة الجزائرية و على وجه التحديد بدائرة بني صاف ، وهناك مشروع أنبوب غالسي الذي سيربط الجزائر باليطاليا و يضاف هذا لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء من نيجيريا ، حيث برمج تشغيله مع بداية سنة 2015 كل هذه المشاريع في صالح السوق الأوروبية .

و تعتبر سوناطراك رفع طاقة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسار بنسبة 30 % مع بداية سنة 2012 من خلال مجمعين جديدين يتم إقامتهما في مدineti سككدة و آرزيو لينجا مع حوالي 9 ملايين طن من الغاز المسال . و تقدر الطاقة الإنتاجية لمشروع مجمع سككدة الذي يبدأ تشغيله في نوفمبر 2011 بنحو 4.2 مليون طن سنويا ، بينما سينتج مجمع آرزيو أواخر سنة 2012 نحو 4.7 مليون طن سنويا و يدعم المصانع الجديدة أربعة مجمعات قائمة حاليا . و من خلال المشاريع القائمة تسعى المؤسسة إلى تصدير 85 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنة 2010 و 100 مليار متر مكعب في سنة 2015 ، و من المنتظر أن تصل صادرات الشركة من الغاز السائل إلى إيطاليا 7 مليارات طن متر في العام 2009 و 8 مليارات طن متر من الغاز السائل إلى إسبانيا ، كما أن هناك مشروع ثالث لمد أنبوب لنقل نحو 8 مليارات طن متر من الغاز السائل من الجزائر إلى إيطاليا عبر جزيرة سردينيا ، زيادة على هذا المشروع المشترك الأوروبي الجزائري في مجال الطاقة و الذي سيسماح للجزائر بتصدير أكثر من 10 مليارات طن متر من الغاز السائل عبر أنبوب جزائري ثالث ينتهي العمل فيه خلال عام 2014 .

II-1-2-1-2 مشاريع البنية الأساسية

خصصت الجزائر حوالي 150 مليار دولار للبنية الأساسية في قطاعات لإنجاز مشاريع ضخمة عديدة في قطاع الصناعة والطاقة والسياحة والعقارات والزراعة وهي قطاعات ترتكز عليها الجزائر ضمن دعم النمو في المراحل المستقبلية، حيث قامت الحكومة في المرحلة الأولى تسليم 7 مليارات دولار لمجموعة شركات يابانية وصينية ضمن مشروع الطريق السيار شرق غرب وهو أضخم مشروع في الجزائر منذ الاستقلال، حيث يضم 1300 كيلومتر عابر للبلاد من مغنية الحدودية مع المملكة المغربية إلى عنابة مع الحدود التونسية، ويضم البرنامج الخماسي إلى جانبي الطريق السيار 7 طرق جانبية و 25000 كيلومتر من طرق و 5 موانئ صيد جديدة و 4 مطارات، كما تساهم الحكومة الجزائرية في هذا المجال بـ 260 مليون دولار لإنجاز مشروع مشترك يتمثل في طريق عابر للصحراء على طول 7000 كيلومتر يربط الجزائر باللاوس.

كما تعمل شركات عالمية كبرى إماراتية "كإعمار" و "مبادلة" و "الدولية للاستثمار" و "دوبال" على تعزيز تواجدها في السوق الجزائري لإنجاز عدة مشاريع ضخمة بلغت قيمتها 25 مليار دولار أهمها :

- مشروع ببناء واجهة بحرية جديدة لمدينة الجزائر تتضمن مجموعة من الأبراج العالمية تنظم مراكز أعمال وشقق فاخرة وفنادق ومساحات ترفيهية واستهمام على شاكلة مدينة دبي.
- مشروع يختص إعادة تأهيل محطة القطار "الأغا" بوسط مدينة الجزائر وبناء كذلك أبراج وفنادق، الشيء الذي سيسمح بعبور أكثر من 80 ألف مسافر يوميا على السكك الحديدية.
- مشروع ببناء مجمع تكنولوجي في مدينة سيدى عبدالله الجديدة بمدينة الجزائر
- مشروع إنجاز مدينة طبية في مدينة سطاوالي.
- مشروع إنجاز مجمع سياحي بشاطئ العقيد عباس على الطريق الوطني الذي يربط بين الجزائر وتبازة.

غير أن هذه المشاريع عرفت تأخراً كبيراً في الانجاز لأسباب مختلفة ومنها على وجه الخصوص تداعيات الأزمة المالية وتفاوض الحكومة الجزائرية مع هذه الشركات الشيء الذي أدى برئيس الحكومة الحالي بمتابعة هذه المشاريع شخصياً.

أما المشاريع الضخمة الخاصة بشركة "الدولية للاستثمار" تخص مشروع "دنيا بارك" وهو مجمع ترفيهي طبيعي رياضي قرب العاصمة يسع لأكثر من 600 هكتار و المشروع الثاني لهذه المؤسسة هو "محاصيل" ويتعلق الأمر بمزرعة كبيرة جداً ل التربية 10 ألف بقرة حلوب بولاية تيارت، كما أخذت الشركة الدولية للاستثمار على عاتقها مشروع كابلات الجزائر و التصدير. كما أن هناك مشاريع ضخمة أخرى تخص محطات تحلية المياه بohenin و سوق الثلاثاء بتلمسان.

II-1-3 الآثار السلبية لازمة المالية على الاقتصاد الجزائري

نعم الجزائر التي تمتلك فوائض مالية من جراء تصدير النفط، هذا ما جعلها بعيدة نوعاً ما عن الأزمة المالية، لكن تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية نعتقد أن أثراًها سيكون بالحجم الكبير على الاقتصاد الجزائري لأسباب عديدة ذكر منها :

- 1 انخفاض أسعار النفط بشكل كبير جداً حتى وصل إلى حدود 34 دولار للبرميل وهو ما يعني انخفاض حجم الإيرادات العامة لميزانية الدولة والتي تعتمد بشكل كلي على النفط و يتضح ذلك من معرفة أن 98% من إيرادات ميزانية العام 2009 اعتمد على إيرادات النفط المصدر.
- 2 انخفاض صادرات الجزائر خاصة أنها تصدر مواد أولية بعد القرار الذي اتخذه منظمة أوباك بتقليل الصادرات من النفط التي الجزائر هي عضو فيها.
- 3 معظم صادرات الجزائر موجهة إلى الولايات المتحدة الأمريكية تكمن في النفط و نعلم أن الجزائر تشتري السلع و المواد الأساسية بالأورو و تبيع المواد الأولية خاصة النفط

بالدولار و بالتالي فإن انخفاض قيمة الدولار أمام الأورو ، تسمح للجزائر بأن تشتري بقيمة مرتفعة و تبيع بقيمة منخفضة.

4 المشاريع الكبرى كانت تمول من أسعار النفط و الآن يعاد النظر في خطط هذه المشاريع.

5 أوقفت الدولة دعمها لبعض القطاعات الزراعية.

6 توقف البنوك الجزائرية عن منح القروض الاستهلاكية بقرار من الحكومة .

7 انخفاض نسبة الإنفاق على المشاريع الاقتصادية التنموية في وقت تحتاج الجزائر إلى إعادة للبنية التحتية المتهترئة سواء انجاز الطرقات ، السدود ، الجسور ، السكك...الخ

8 التأثير السلبي الأكبر على التنمية الاقتصادية التي تشهدتها الجزائر في السنوات من 2009 إلى غاية 2014 التي تتطلب أموال ضخمة حسب البرنامج الحكومي الم قبل ، و هذه الأموال مرتبطة بأسعار النفط التي انخفضت بشكل كبير جدا بالمقارنة حينما بلغت حدودها القياسية عند 147 دولار للبرميل سنة 2008 و هذا يعني قلة الأموال المخصصة للاستثمار و بالتالي انخفاضها إلى درجة كبيرة لا يمكن من خلالها الحديث عن انجازات و يرتبط بذلك ارتفاع نسبة البطالة التي هي أساسا مرتفعة عن معدلاتها الطبيعية ، إذ أن توقف عمليات التنمية الاقتصادية تتعكس على انخفاض التشغيل سواء على مستوى اليد العاملة الفنية أو على مستوى الأيدي العاملة الأخرى و بالتأكيد هذه الآثار السلبية الاقتصادية تتعكس سلبا على أداء الحكومة و سياساتها التنموية التي ستتراجع بشكل ملحوظ نتيجة نقص السيولة المالية ، كما أن الحكومة ستتجد صعوبة في الوفاء بما وعدت به و لن يجد المواطنين أي تحسن أو تغيير على مستويات الحياة كافية .

9 لا يتوقع أن تشهد الجزائر استثمارات أجنبية مقبولة نتيجة لغياب الشروط الجاذبية للاستثمار مثل بنى تحتية متكاملة ، استقرار سياحي ، استقرار أمني ، استقرار في التشريعات الحكومية و هو الأهم كما حدث مؤخرا في تعديل قانون المحروقات و قانون الاستثمار ، بحيث مس عدة قطاعات حيوية ، إلا أن هناك احتمال أن يشهد قطاع المحروقات استثمارات أجنبية كبيرة على الرغم من إقرار تعديل قانون المحروقات .

10 تواجه الجزائر تحديات كثيرة في مجال الغذاء العالمي،أبرزها ارتفاع أسعار الغذاء و تغيير المناخ و ما يترتب عليه من آثار سلبية اقتصادية و اجتماعية و بيئية و زيادة خطر نقص الغذاء كما حدث مشكل البطاطسا في السنة الماضية.

11 نتائج الأزمة فهي واضحة من الانهيارات في مختلف دول العالم لقطاعات الأعمال و البناء و الصناعة و التبادل التجاري و من المؤكد أن للأزمة تداعيات على الاقتصاد الجزائري تتمثل في انهيار الطلب و بالتالي أسعار النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد و الحياة عموما في الجزائر بنسبة كبيرة جدا.

للأزمة تأثير واضح على تراجع الطلب على النفط و انهيار أسعاره مما أدى إلى نقص واردات الجزائر المالية و هو ما أثر بشكل واضح في مشاريع التنمية و هو ما ينعكس سلبا بالتأكيد على مستويات المعيشة للمواطنين و سعر صرف الدينار الجزائري الذي سينخفض ما يعني زيادة التضخم و ارتفاع أسعار السلع الأساسية محلية و بالتأكيد هذا سيزيد من الفقر و نسب البطالة.

II-2 الحلول للخروج من الأزمة المالية العالمية

للخروج من الأزمة المالية ، لا بد من التعامل مع تأثيرات هذه الأزمة الخانقة بإعادة الثقة أو لا في الأسواق المالية من خلال إدارة هذه المرافق و المؤسسات المالية بنجاح بواسطة تدخل الحكومات و البنوك المركزية لتبني قواعد فعالة لأسلوب ممارسة سلطات الإدارة في إدارة الشركات و البنوك و هو تعبير واسع يتضمن العديد من الطرق و الآليات المتولدة مع زيادة درجة العولمة .

و في هذا الصدد يعتبر نظام الحكومة أهم أبرز الآليات لتحسين أداء البنوك و الشركات و إدارتها بنجاح نحو سوق أكثر واقعية و حمايتها من المخاطر المالية و المضاربة بالاعتماد على دور مجلس الإدارة في سبيل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الشركات العاملة و كذلك البنك مع الاحتفاظ بحقوق المستفيدين من مودعين و مساهمين و إظهار الشفافية التامة في التعاملات المالية و التجارية .

للإشارة فإن نظام الحكومة الفعال يعد السبيل الوحيد لإنعاش أية مؤسسة على المدى المتوسط و البعيد و يعتمد نظام الحكومة على احترافية و خبرات و مهارات القائمين على إدارة المؤسسات مهما كان نشاطها ، زيادة على هذا لابد من :

- معالجة قضايا الرقابة من خلال إدارة وإشراف هيئات رقابية مستقلة تتمنع بالشفافية التامة .
- إيجاد إدارة أفضل للسيولة و وقف الاعتماد على عملة الدولار .

بالرغم من أننا أتفق مع الرأي القائل بأن الأزمة العالمية تضمنت جانب إيجابي رئيسي هو ذلك المتعلق بزيادة تسلیط الضوء على النظام الاقتصادي و المالي الإسلامي كبدیل للنظام الرأسمالي المنهار. إلا أننا نرى بأن الإيجابية المتعلقة بإعادة هيكلة و توزيع الثروات العالمية فيها نظر. فهل انخفاض أسعار الواردات كافٍ لأن نحكم بأن فقراء العالم استفادوا من الأزمة المالية؟ بل هل فعلاً ظل هؤلاء الفقراء بمنأى عن الآثار السلبية للأزمة العالمية؟ ألم تتسرب الانهيارات التي حصلت للأسوق المالية و سوق الرهن العقاري الأمريكي إلى حدوث كارثة غذائية و التي تسبب في إحداثها توجه المضاربين الماليين إلى أسواق المعادن و السلع الأساسية بعد الخسائر التي لحقت بهم في الأسواق المالية و سوق الرهن العقاري على مستوى العالم و التي نجمت على إثراها مجاعات في تلك الدول الفقيرة، و ارتفاع أسعار بعض المواد الأساسية و بعض السلع كالسيارات في الجزائر مما تسبب في ارتفاع مستوى الفقر و ليس العكس؟

و لهذا نرى بأن الأزمة وحدها ليست كفيلة بإعادة هيكلة و توزيع الثروات العالمية، بل تبني نظام اقتصادي عالمي جديد هو ما سيحدث تغيير من هذا النوع، شريطة أن يجد هذا النظام تحركاً فعالاً و إيجابياً في الوقت المناسب للتأثير على المتغيرات السلبية التي خلفها النظام الاقتصادي الحالي. كما نود أن نضيف، أنه عندما يكون انخفاض مستوى التضخم ناتج عن الدخول في ركود اقتصادي، فهذا أمر لا يمكن أن يعتبر إيجابياً طالما أنه يأتي على حساب انخفاض في الطلب الكلي و ارتفاع معدلات البطالة بسبب تسریح العدید من الأيدي العاملة. و هنا يكمن الخلل في هيكلة الاقتصاد الرأسمالي، في سياساته النقدية و أنظمته المالية .

الخاتمة

هل أثرت الأزمة العالمية في خطط و مشاريع الحكومة الجزائرية؟ و ما الفرص التي خلقت في الفترة ما بعد حدوث زلزال الأزمة؟ نعتقد من خلال الدراسة و تحليل السوق على المستوى المحلي و الدولي أن تأثيرات الأزمة العالمية امتدت لتصيب معظم الدول و بنسب متفاوتة بطبيعة الحال ، و بما أن هذه الأزمة قد ألحقت خسائر كبيرة في الاقتصاد العالمي تتمثل في سلبيات هذه الأزمة ، غير أنها في الوقت نفسه كانت لها إيجابيات كثيرة ، بحيث أعادت مؤشرات الأسعار لمستواها الطبيعي و المعقول الشيء الذي عاد بالمنفعة على البائع و المستهلك و المستثمر في نفس الوقت ، كما أعادت الأزمة مستويات الأسعار إلى معدلها الطبيعي الأمر الذي أحدث التوازن بين العرض و الطلب و سعر البيع و التكلفة ، إضافة إلى ذلك نعتقد أن من يحافظ على بقائه و نموه في السوق هو من يبني استثماراته بشكل سليم ، و حيث إننا في الجزائر كما تلاحظون على الرغم مما حدث للاقتصاد العالمي ، حافظت الجزائر على تنويع المحفظة الاستثمارية في مجالات و أنشطة متعددة و استطاعت في الوقت المناسب من خلال عدة خطوات إستراتيجية اتخاذها الحكومة من إعادة توزيع استثماراتها و الخروج من الأسواق الخارجية الأكثر تضرراً .

أولاً : المراجع باللغة العربية

1. طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات و الأزمة المالية العالمية ، الدار الجامعية سنة 2009
2. ابراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة العالمية و إصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية سنة 2009
3. عبد المجيد عبد المطلب ، الديون المتغيرة و الأزمة المالية المصرفية العالمية : أزمة الرهن العقاري سنة 2008
4. طه محمد أحمد ، الاستثمار و التمويل و الرهن العقاري ، دار الهدى سنة 2008
5. ضياء مجید الموسوي ، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989 دار الهدى للطباعة و النشر سنة 1989
6. ليبي عبد الساتر ، أحداث القرن العشرين منذ 1919 ، دار المشرق بيروت سنة 1997
7. علي عبد الله شاهين "الأزمة المالية العالمية (أسبابها و تداعياتها و تأثيراتها على الاقتصاد)" كلية التجارة الجامعية الإسلامية نائب الرئيس للشؤون المالية و الإدارية 2009.
8. خليل حسين ، "أسباب الأزمات المالية العالمية و سياسات مواجهتها" المعهد العربي للثقافة العملية و بحوث العمل بالجزائر 2008 .
9. رئيس المركز العربي للدراسات و الاستشارات المالية و المصرفية بالقاهرة "الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد العربي" 2008
10. طه حسين و محمد علي حميد "الأزمة المالية العالمية : دواعيها،أسبابها،نتائجها" سنة 2009 جريدة الصباح
11. محمد محمد صالح "استثمار الأزمة المالية" صحفية 26 سبتمبر سنة 2009 .
12. لاحم الناصر "إيجابيات الأزمة المالية على عالم الاقتصاد الإسلامي" جريدة الشرق الأوسط العدد 16 بتاريخ 2009.
13. مروان مرتضى "الأزمة المالية العالمية تتضع العالم أمام وضع يتطلب البحث عن نمط جديد بوقف نظام الفلتان الاقتصادي الليبرالي الأمريكي" مجلة فارس العرب العدد 153/152 بتاريخ 15/12/2008.
14. سليم نصار "قراءة في تداعيات الأزمة المالية على العالم العربي"30 نوفمبر 2008.
15. عبد الرحمن بن خالفة "البلدان عبر العالم دخلت مرحلة التصدي للأزمة المالية
16. عدنان عكاشة "دراسة تكشف الآثار الإيجابية للأزمة المالية" مجلة الأخبار الاقتصادية رقم 841 سنة 2008 .
17. عبد الله البصيلي "الأزمة المالية العالمية إيجابياتها أكثر من سلبياتها و قوة تمكّنه من تجاوز آثارها الاقتصادي السعودي" صحفة الاقتصادية الإلكترونية 514 سنة 2009 .
18. عمار طبيبي "سوانطراك تواجه الأزمة المالية باستثمار 63 مليار دولار خلال أربعة سنوات" سنة 22 مارس 2009.
19. جمال شحات "تداعيات الأزمة العالمية ، تأثيراتها على اقتصادياتها و سبل العلاج "ألفا بيتا 25 ماي 2009 .
20. ح. سليمان "الأزمة المالية العالمية" جريدة الخبر 01/14/2009 .
21. عمار طبيبي "المدير التنفيذي يشتكى من تأخر إجراءات السلطات الجزائرية ، موائمه يبي تشتكي مشاريعها في الجزائر من إعادة النظر" 2009/02/16 .
22. حنان حيمير " الدعوة إلى تنويع سلة العملات الأجنبية" المساء 18/02/2008.
23. مركز الأرض لحقوق الإنسان "الأزمة المالية و الاقتصادية و الزراعة المصرية - الفرص و التحديات- www.lchr-eg.org
24. طه الفضيل "تقييم برنامج الاصلاح الاقتصادي و المالي في اليمن" صحفية 26 سبتمبر 2006 .
25. تقرير لمركز الأرض "تداعيات الأزمة المالية العالمية على الغذاء في مصر" www.lchr-eg.org 22/03/2009.
26. اجتماع ممثلي اللجان الاقتصادية في البرلمانات و المجالس العربية الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي "الأزمة المالية العالمية و اقتراح برنامج لحماية الاقتصاديات العربية من آثارها السلبية" دمشق 3-4 جوان 2009 .
27. حفيظ صواليلي ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتراجع بنسبة 54 بالمائة خلال 2009 الخبر العدد 5724 الاثنين 10 أوت 2009.
28. عبد الكري姆 حرشاوي ، الأزمة المالية العالمية : التحديات و التأثير على الاستقرار ، الوطن العدد 5677 بتاريخ 04/07/2009 .
29. عبد الكري姆 حرشاوي ، الأزمة المالية العالمية : التحديات و التأثير على الاستقرار ، الوطن العدد 5678 بتاريخ 05/07/2009 .

ثانياً : مصادر الانترنت

- (1) www.oealibya.com
- (2) www.alssiyasi.com
- (3) www.petra.gov
- (4) www.youtube.com
- (5) www.maghrebia.com
- (6) www.scribd.com
- (7) www.panapress.com
- (8) www.ulum.nl/c11.htm
- (9) www.d-securities.com
- (10) www.shoop2.com
- (11) www.alalam.ir/newspage.asp
- (12) www.carnegie-mec.org
- (13) www.al-fadjr.com
- (14) www.nadyelfikr.com
- (15) www.univ-alger.dz
- (16) www.almaghreb-almoulahed.com
- (17) www.el-massa.com

(18) الأزمة المالية بمنظور إسلامي و تأثيرها على الاقتصاديات العربية
 (19) تأثير الأزمة المالية العالمية على السيولة النقدية في الجزائر
 (20) تأثير الأزمة المالية العالمية على البلدان العربية
 (21) الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد العربي
 (22) الأزمة المالية العالمية و تأثيرها على الاقتصاد العربي
 (23) الأزمة المالية العالمية و سوق الطاقة
 (24) الأزمة المالية بمنظور إسلامي و تأثيرها على الاقتصادات العربية
 (25) الأزمة الاقتصادية و تأثيرها على الأسواق المالية العربية
 (26) تأثير الأزمة المالية العالمية على النظام المصرف في الجزائر
 (27) تأثير الأزمة المالية على التنمية
 (28) ماذا تبقى للجزائريين حتى يخسروه في الأزمة المالية العالمية
 (29) الأزمة المالية العالمية و تداعياتها على الاقتصاديات العربية و الجزائر
 (30) الأفامى يقيم الأوضاع الاقتصادية للجزائر
 (31) الأزمة المالية المعاصرة و تأثيرها على المستوى العالمي و العربي
 (32) أسباب الأزمة المالية و نتائجها عربيا
 (33) الأزمة الاقتصادية و التمويل الإسلامي
 (34) الأزمة المالية العالمية و تأثيرها الواضح
 (35) تأثير الأزمة المالية العالمية على الدول العربية المصدرة للبنرول
 (36) كيف أثرت الأزمة المالية على الدول العربية
 (37) تأثير استقرار الأزمة المالية و تدهور الوضع الاقتصادي العالمي
 (38) الأزمة الاقتصادية العالمية و أثرها على أسواق العمل العربية
 (39) اتجاه مغاربي قوي نحو المصرفية الإسلامية
 (40) انعكاسات خطرة للأزمة المالية العالمية
 (41) نتائج الفساد المأساوية عاليا
 (42) آفاق الاقتصاد الجزائري في ضوء نتائج برامج الإصلاح الاقتصادي و مناخ الاستثمار
 (43) أساب هبوط سوق الأسهم
 (44) تداعيات الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها السلبية على الاقتصاد الجزائري
 (45) الاقتصاد الحقيقي للدول العربية مشددة على أهمية تشجيع الاستثمار
 (46) مؤسسة الخليج للاستثمار تخطط لاستثمار 75 مليون دولار في بورصات الخليج
 (47) تداعيات الأزمة المالية العالمية تقدم بطاقة تعريف أداء الشركات المالية
 (48) الشريعة تحرم الاستثمار في منتجات تقوم على الفائدة
 (49) تداعيات الأزمة على الصناعيين الاقتصادي و الاجتماعي
 (50) الأزمة المالية و أثرها على أسعار النفط الخام
 (51) تداعيات الأزمة المالية و تراجع أسعار النفط عن مستوياتها القياسية
 (52) تداعيات الأزمة و تأثيرها على الاستثمار في الجزائر
 (53) الاستثمارات العربية في الجزائر
 (54) بحث فرص الشراكة مع مختلف البلدان التي تتوى الاستثمار خارج أراضيها

ثالثا : المراجع باللغة الأجنبية

- 1) John Kenneth galbraith « La crises économique de 1929 » éditions française Payot 1987
- 2) A.Gauthier et A. Reynaut « Le monde d'une crise à l'autre 1929-1979 » 1989
- 3) J.Abadié et J.Wagner « Le choc des crises :le poids des transformations 29/73. éditions marketing paris 1990.